University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الثالث عشـــر - يناير 2017

التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج - دراسة تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

أ. عادل رمضان علي سعد.

(محاضر بقسم الموارد والبيئة - كلية الآداب والعلوم المرج - جامعة بنغازي - ليبيا)

التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج - دراسة تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

الملخص:

ناقشت هذه الدراسة التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج، حيث أن هذا الموضوع من اهتمامات الجغرافيا الإدارية والتي هي فرع من الجغرافيا السياسية والتي تهتم بتحليل الخريطة الإدارية وبحث مشكلاتها ، ومعرفة الأسس التي تقوم عليها عملية التقسيم الإداري للوحدات المكانية داخل الإقليم ، ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل أهمها أن الخريطة الإدارية لمنطقة الدراسة تعاني من صعوبات " الدمج المكاني " الذي يعيق برامج وعمليات التنمية المكانية .

الكلمات المفتاحية: المرج، التقسيم الاداري، الدمج المكاني، التنمية، الخريطة الادارية.

المقدمة:

تسعى الدول إلى بناء تنظيمات إدارية للإقليم والمناطق الجغرافية داخل حدودها السياسية ، وتتعدد الوظائف والأهداف التي ترمى إليها الدول من خلال اعتماد تقسيمات إدارية محددة لأقاليمها المختلفة ، وذلك وفقاً لتوجهاتها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ، في محاولة تنظيمية لإعادة التوازن بين السكان والموارد المتاحة داخل الأقاليم الجغرافية وفيما بينها أيضاً ، فتقسيم الحيز المكاني إلى وحدات إدارية هدفه الأساسي خلق نوع من التنظيم المكاني الداخلي بما يعزز من فرص وإمكانيات التنمية المكانية باعتبارها أحدى الأهداف المهمة للعديد من الدول ، ولما كان موضوع دراسة الخريطة الإدارية وتقسيماتها يرتبط بالحيز المكاني فإن دور الجغرافيا الإدارية سيكون واضحا من خلال الجغرافيين في تحليل الخريطة الإدارية وبحث مشكلاتها ، ومعرفة الأسس التي تقوم عليها التقسيمات الإدارية ، وإشكال الحدود الإدارية وغيرها من اتجاهات الدراسة التي تقع ضمن دائرة اهتمام الجغرافي ، لذا جاءت فكرة دراسة موضوع التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة الدراسة .

أولاً- مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة البحث حول التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج ، وما إذا كانت التقسيمات الإدارية الحالية تستند على أسس جغرافية تساهم في رفع كفاءة ومستوى الإدارة المحلية ، وتحقق التوجهات التنموية على مستوى المنطقة أو الإقليم أو أن التقسيمات الإدارية بمنطقة الدراسة تخضع لعوامل عاطفية غير موضوعية خاضعة للاعتبارات المناطقية .

ثانيا- منطقة الدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة وفقا لحدودها الطبيعية في الجزء الغربي من الجبل الأخضر بين المصطبة الأولى والثانية تقريباً ، ويتراوح ارتفاع منطقة الدراسة بين 35- 70 م فوق مستوى سطح البحر ، ويحدها من الشمال بلدية الساحل ومن الجنوب بلدية جردس ، ومن الشرق منطقة قصر ليبيا التابعة لبلدية الساحل، ومن الغرب بلدية توكرة ، ويحدد موقعها الجغرافي فلكيا بين خطى طول ˚30-˚20 ، َ15-ْ21 شرقا ، ودائرتي عرض َ20-ْ32 ، َ65-˚32 شمالا تقريبا .

ثالثا- الفروض:

تنطلق الدراسة في تحليلها لموضوع التنظيم المكاني للوحدات الإدارية المحلية من عدة فروض علمية كما يلي:

1. إن التقسيمات الإدارية الحالية في منطقة الدراسة ترتكز في إطارها العام على أسس اجتماعية وفقاً لرغبات وميول سكان المناطق المحلية مما جعلها غير موضوعية في تحديد نطاقها المكاني .

2. أن بناء التقسيمات الإدارية على أسس غير موضوعية وعلمية سيؤدي إلى ضعف كفاءة أجهزة الإدارة المحلية وعدم استدامة مواردها المحلية .

3. خريطة التقسيمات الإدارية الحالية بمنطقة الدراسة ستكون من عوامل عرقلة عمليات التنمية الشاملة.

رابعاً- مناهج الدراسة في الجغرافيا الإدارية :

هناك عدد من المناهج المستخدمة في دراسة الجغرافيا الإدارية نستعرضها فيما يلي

1. المنهج التاريخي:

وفي هذا المنهج يستخدم البعد الزمني إلى جانب البعد المكاني ، والمنهج التاريخي له القدرة على الكشف عن العوامل التي كانت ذا أثر في التقسيم الإداري ثم اختفت أو أنها مازلت موجودة ولكن تختلف

صور تأثيرها ، وأغلب الدراسات عن الجغرافيا الإدارية تبتدي بشرح صورة الإقليم وإدارته في الأزمنة التاريخية السابقة.

2 . المنهج الإقليمي:

ويعنى فيه الباحث بدراسة الجغرافيا الإدارية لدولة بعينها أو جزء منها ، وذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في التقسيم الإداري للدولة ، وأشكال التقسيمات الإدارية ومستوياتها والنظم السياسية المؤثرة في اتخاذ القرار في تلك الدولة ، ثم دراسة أطوال الحدود وأشكالها والمشكلات المتعلقة بها ثم دراسة وتحليل الخريطة الإدارية ووضع الحلول العلمية .

3 . المنهج الوظيفي:

ويهتم هذا المنهج بدراسة الوظائف التي تؤدي إلى الوحدة الإدارية ودورها في حل مشكلاتها الداخلية وإنشاء الخدمات المختلفة ، ودراسة مواردها الداخلية لمعرفة مدى مساهمتها في آدا وظائفها ودراسة صور التكامل بينها وبين الوحدات الإدارية المجاورة .

فيما يتعلق بمنهجية الدراسة تم الاستعانة ببعض المناهج نذكر منها المنهج التاريخي والمنهج الإقليمي والمنهج الوظيفي إضافة على أسلوب التحليل الكمي والذي يعتمد على تحليل الجداول واستخلاص النتائج .

خامساً- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- التعرف على المشاكل والصعوبات التي تعاني منها خريطة التقسيمات الإدارية في منطقة الدراسة، واقتراح الحلول المناسبة لها.
- تتبع أسس التقسيمات الإدارية بمنطقة الدراسة من منظور التطور المكاني .
- التعرف على أسس التقسيمات الإدارية بمنطقة الدراسة .
- توضيح أهمية الجغرافيا الإدارية كفرع أساسي من فروع الجغرافيا السياسية

سادساً- أهمية الدراسة:

تعد الدراسة إسهاما متواضعا في مجال الجغرافيا الإدارية ومحاولة علمية لتفسير نمط التنظيم المكاني للوحدات الإدارية بمنطقة الدراسة ، والكشف عن الأسباب التي تبنى عليها أسس التقسيمات الإدارية وتأثير ذلك على توجهات التنمية المكانية ، كما تحاول الدراسة وضع تصور مستقبلي للخريطة الإدارية بمنطقة الدراسة وفقاً لأسس الجغرافيا الإدارية وحسب المعايير التي تحدد هياكل الوحدات الإدارية المحلية بمنطقة الدراسة من اجل دعم سياسات الدمج المكاني التي تدعم عمليات التنمية المكانية والتقسيمات الإدارية كموضوع من موضوعات الجغرافيا السياسية تعد ذات بعد مكاني مرتبط بإدارة النمط المكاني للتنمية والإدارة مرتبطة بإشباع حاجات السكان في تلك الأقاليم الإدارية ، كما أن التقسيمات الإدارية تعد ضمن الموضوعات الرئيسية لقياس درجة الاندماج المكاني للدولة وقدرة الحكومة على إدارة مختلف أقاليمها ضمن إطار العادلة المكانية والاستثمار الأمثل لمواردها ولذا تأتي أهمية دراسة التطور المكاني للخريطة الإدارية في إقليم المرج في هذا الإطار .

سابعاً- الدراسات السابقة في مجال الجغرافيا الإدارية:

- من بين الدراسات المتعلقة بتحليل الخريطة الإدارية دراسة بعنوان " محافظات الوجه القبلي – دراسة في الجغرافية الإدارية " 2000م للباحث (عبدالعظيم أحمد عبدالعظيم)، حيث ناقشة هذه الدراسة مشكلات الخريطة الإدارية لمحافظات الوجه القبلي في جمهورية مصر العربية والحلول المقترحة لذاك.

- هناك دراسة أخرى للباحث (خالد محمد بن عمور 2000 م) بعنوان " أثر تغيير التقسيمات الإدارية على التنمية في منطقة الجبل الأخضر في الفترة الممتدة من 1951 – 1997 " وقام الباحث بدراسة التقسيمات الإدارية للمنطقة وتحليل مشكلات الخريطة الإدارية وانعكاس ذلك على التنمية المكانية في منطقة الجبل الأخضر .

- كما قام الباحث (خالد محمد بن عمور 2010) بإعداد دراسة حول الجغرافيا الإدارية بمنطقة الجبل الأخضر حيث تناولت التقييم الجغرافي للخريطة الإدارية بمنطقة الجبل الأخضر والمشكلات التي تعاني منها والعوامل المؤثرة في ذلك.

ثامناً - الصعوبات التي واجهة الباحث:

واجهه الباحث عددا من الصعوبات تمثلت في عدم توفر البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقسيمات الإدارية الجديدة وحدود البلديات ومساحة الفروع الإدارية ومخططات التنمية لهذه البلديات والتي لم يصدر بشأنها قرار من الوزارات المختصة ، إضافة لاتساع منطقة الدراسة وعدم وجود خرائط متعلقة بتطور التقسيمات الإدارية خلال الفترات الزمنية السابقة كذالك قلة الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، كما أن عدم تعاون أجهزة الإدارة المحلية بالمنطقة وكذلك وزارة الحكم المحلي في مدينة البيضاء التي لا تملك أرشيف للتقسيمات الإدارية للمنطقة أو البلاد .

تاسعاً- المناقشة و النتائج :

الجدول رقم (1) يوضح أسس التقسيمات الإدارية والنفوذ القبلي بمنطقة الدراسة

القبيلة	الامتداد	مناطق النفوذ
العرفة	من العويلية شرقا وحتى منطقة الباكور وتوكره غربا ، وجنوبا حتى سيدي بوزيد وسلينة	المرج العويلية فرزوغة توكرة سيدي بوزيد وسلينة
الدرسه	من طلميثة غربا حى قصر ليبيا شرقا وجنوبا حتة البياضة وسطاطة	طلميثة – قصر ليبيا – البياضة – سطاطة
العبيد	من البياضة شرقا حتى المرج غربا ومن تكانس إلى الخروبة جنوبا	المرج – الصليعلية – زاوية العرقوب – تاكنس – جردس
المصدر : إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية ، 2016 .		

يلاحظ من خلال الجدول (1) أن التقسيمات الإدارية الحالية قد جاءت متفقه مع امتدادات نفوذها المكاني ، وبناء على ذلك تم رسم الحدود الإدارية للبلديات الثلاث وفقا للتقسيم الإداري الحالي والمتمثل في بلدية المرج – بلدية الساحل – بلدية جردس ، ويشير ذلك إلى تنامي روح العصبية القبلية والجهويه دون النظر إلى الأطر المكانية وخصائصها التنموية .

الجدول رقم (2) يوضح التقسيم الإداري الحالي وعدد الفروع الإدارية بمنطقة الدراسة

البلديات	الفروع البلدية	عدد الفروع
المرج	العويلية – فرزوغة –الحمدة-سيدي بوزيد – سلينة – المرج	6
الساحل	طلميثة – سطاطة – بطة –البياضة- - قصر ليبيا – سيدي دخيل – الغريب	7
جردس	جردس – تاكنس- البنية – زاوية القصور – الخروبة – سيدي مهيوس – سيدى الصادق – مدور الزيتون – الصليعاية	9
المصدر : إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية ، 2016 .		

يتضح من خلال الجدول (2) أن منطقة الدراسة وفقا لتقسيمها الإداري الجديد قد اشتملت على ثلاث بلديات هي المرج وتضم عدد ستة فروع بلدية ، وبلدية الساحل وتضم عدد سبعة فروع ، ثم بلدية جردس وتشمل تسعة فروع بلدية والملاحظ هنا أن إجمالي عدد الفروع البلدية في منطقة الدراسة قد بلغ اثنان وعشرون فرعا بالمقارنة بالتقسيمات الإدارية سابقة حيث احتوت منطقة الدراسة على تسعة فروع بلدية ، وهذا الأمر سيؤدي إلى زيادة الأعباء الإدارية وتفاوتا في توزيع الخدمات في ضوء تباين حجم السكان وتفاوت العمران بين الحضر والريف .

الجدول رقم (3) يوضح التباعد المكاني (المسافة) بين الفروع البلدية ومركزها الإدارية

الفرع البلدي	المركز الإداري	المسافة كم
العويلية	مدينة المرج	15
فرزوغة		15
سيدي بوزيد		10
سلينة		20
سطاطة	قصر ليبيا	54
البياضة		30
بطة		42
طلميثة		55
تاكنس	جردس	35
البنية		10
زاوية القصور		25
الخروبة		13
سيدي مهيوس		37
سيدي الصادق		30
ساس		24
الصليعاية		32
المصدر : إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية ، 2016 .		

يتضح من خلال الجدول (3) مدى الاختلاف في المسافات الفاصلة بين الفروع البلدية ومركزها الإدارية ، ولقد جاء هذا التباين في المسافات وفقا لتبعية تلك الفروع البلدية لمراكزها الإدارية وكان من الممكن التقليل من تلك المسافات لو تم بناء التقسيمات الإدارية على أسس موضوعية وعلمية ، فمثلا الفرع البلدي طلميثة والذي يبعد عن مركز الإداري قصر ليبيا 55 كم من المفترض أن تكون تبعيته للمركز الإداري المرج ، والذي يبعد عنه بمسافة تقدر بحوالي 30كم ، كذلك الحال بالنسبة للفرع البلدي سطاطة والذي يبعد عن مركزه الإداري قصر ليبيا بمسافة 54كم كان من المفترض أن تكون تبعيته للمركز الإداري المرج والذي يبعد عنه بحوالي 18كم ، والحال ذاته ينطبق على الفرع البلدي الصليعاية والذي يبعد عن مركزه الإداري في جردس بمسافة تقدر بحوالي 32كم ، كان من المفترض أن تكون تبعيته للمركز الإداري المرج والذي يبعد عنه بمسافة 8 كم .

إن هذا التباين في أبعاد المسافات بين الفروع البلدية ومركزها الإدارية ستكون له نتائج سلبية على حركة انتقال الأفراد لقضاء مصالحهم الإدارية والخدمية في ضل غياب التنسيق الإداري في تلك المناطق .

الجدول رقم (4) يوضح أعداد السكان في بعض فروع منطقة الدراسة

الفروع الإدارية	عدد السكان	%
المرج	62894	51
جردس	7204	5.9
طلميثة	8310	6.8
البياضة	7432	6.1
تاكنس	7043	5.8
بطة	6754	5.6
العويلية	9233	7.6
سيدي بوزيد	2402	2
فرزوغة	6564	5.4
البنية	1799	1.5
الحمدة	1913	1.6
المجموع	121.548	100

المصدر : إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية ، 2016 .

يلاحظ من خلال الجدول (4) تباين أعداد السكان في بعض الفروع الإدارية بمنطقة الدراسة وفقا لتعداد 2006م الأمر الذي يؤكد حقيقة أن العديد من هذه الفروع الإدارية ما هي إلا تجمعات عمرانية لا ترتقي بأن تكون بمستوى بلدية إذا اعتمدنا معيار الحجم السكاني في تحديد النطاقات الإدارية، فيمكن ملاحظة تباين نسبة حجم السكان بين بلديتي المرج وجردس حيث سجلت النسبة حوالي 51.7% لبلدية المرج ، في حين لم تتجاوز النسبة لبلدية جردس 5.9% ، كما يمكن ملاحظة الانخفاض الواضح في نسبة الحجم السكاني لفرعي البنية والحمدة حيث سجلت النسبة 1.5% و 1.6%، ويظل الحجم السكاني من أهم المعايير المتبعة في التقسيمات الإدارية ، غير أنه لم يؤخذ في الاعتبار بالنسبة للتقسيم الإداري الحالي لمنطقة الدراسة .

الجدول رقم (5) يوضح التقسيم الإداري لبعض الوحدات الإدارية تبعاً لنطاق الجغرافي

البلديات	الفرع البلدي	النطاق الجغرافي
المرج	العويلية الشرقية – فرزوغة	سهل المرج
	الحمدة	الجنوب الغربي لسهل المرج
	سبدي بوزيد – سلينة	سهل جنوب المرج
الساحل	طلميثة	الساحل
	بطة – سطاطة	نطاق سهل المرج
	قصر ليبيا	النطاق الجبلي القريب من الساحل
	الغريب	النطاق الجبلي
	البياضة	حوض البياضة
جردس	تاكنس	النطاق الجبلي الجنوبي الشرقي المرج
	الصليعاية	سهل جنوب المرج
	سيدى مهيوس-الخروبة	النطاق شبه الصحراوي والنطاق الصحراوي
	زاوية القصور	النطاق الجبلي جنوب شرق المرج
	سيدى الصادق	النطاق الصحراوي
المصدر : إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية ، 2016 .		

من الجدول (5) يمكن ملاحظة التقسيمات الإدارية تبعا لنطاقاتها الجغرافية ، وهو ما يعكس التباين الجغرافي حيث تدرجت من الساحل إلى السهل والنطاق الجبلي وأخيرا النطاق الصحراوي ، وكل هذه الاختلافات المكانية لها دور في تقييم ما تتمتع به كل منطقة جغرافية من إمكانيات وموارد طبيعية تعد رافدا مهما لعمليات التطوير والتنمية المكانية في كل نطاق من هذه النطاقات الجغرافية.

الجدول رقم (6) يوضح المساحات الإجمالية للتقسيم الإداري الحالي بمنطقة الدراسة

البلديات	الفروع البلدية	المساحة الإجمالية كم 2
المرج	العويلية – فرزوغة –الحمدة- سيدي بوزيد – سلينة – المرج	370
الساحل	طلميثة – سطاطة – بطة – البياضة- - قصر ليبيا – سيدي دخيل – الغريب	332

جردس	جردس – تاكنس- البنية – زاوية القصور – الخروبة – سيدي مهيوس – سيدى الصادق – مدور الزيتون – الصليعاية	487
المصدر : إعداد الباحث ، باستخدام برنامج ARCVIEW GIS ، 2016 .		

يوضح الجدول (6) المساحات الإجمالية للتقسيم الإداري الحالي بمنطقة الدراسة، ويلاحظ أن بلدية جردي قد استحوذت على مساحة إجمالية قدرت بحوالي 487كم^2 بالمقارنة مع بلدية المرج ، وبلدية الساحل والتي سجلت حجم مساحي متقارب ويعود اتساع مساحة بلدية جردس إلى كون هذه البلدية تضم عدد أكثر من الفروع البلدية بالمقارنة مع بلدية المرج والساحل وتعتمد على مساحة جغرافية تشمل أجزاء واسعة من النطاق شبه الصحراوي .

الجدول رقم (7) يوضح التقسيم الإداري المقترح بمنطقة الدراسة

المحافظات	البلديات	الفروع البلدية
المرج على مستوى إقليم منطقة الدراسة	طلميثة مركز للنمو الحضري والتنموي	بطة- سيدى دخيل – قصر ليبيا – الغريب – سيدى سعيد
	توكرة مركز للنمو الحضري والتنموي	راس الباكور – فرزوغة – الحمدة – سيدي إبراهيم – سلينة – الصليعاية
	العويلية مركز للنمو الحضري والتنموي	سيدي ارحومة – سطاطة – دندخ – الشليوني – المرج القديم – خوابي
	جردس مركز للنمو الحضري والتنموي	البياضة – تاكنس – الخروبة – زاوية القصور – سيدى الصادق – سيدى مهيوس – مدور الزيتون
المصدر : إعداد الباحث ..		

يوضح الجدول (7) التقسيم الإداري المقترح بمنطقة الدراسة حيث قسمت منطقة الدراسة إلى محافظة واحدة تمثلها مدينة المرج تبعا لحجمها السكاني والاقتصادي وعدد أربع بلديات وهي (طلميثة – توكرة – والعويلية – وجردس ، وأيضًا حوالي أربع وعشرون فرعا بلدياً ، وبحيث تشمل كل بلدية نواة لمركز حضري تنموي يخدم مجموعة من الفروع البلدية والي تشمل بدورها نقاط لتجمعات ريفية محلية داخل منطقة الدراسة .

الشكل (1) التقسيم الإداري الحالي لمنطقة الدراسة

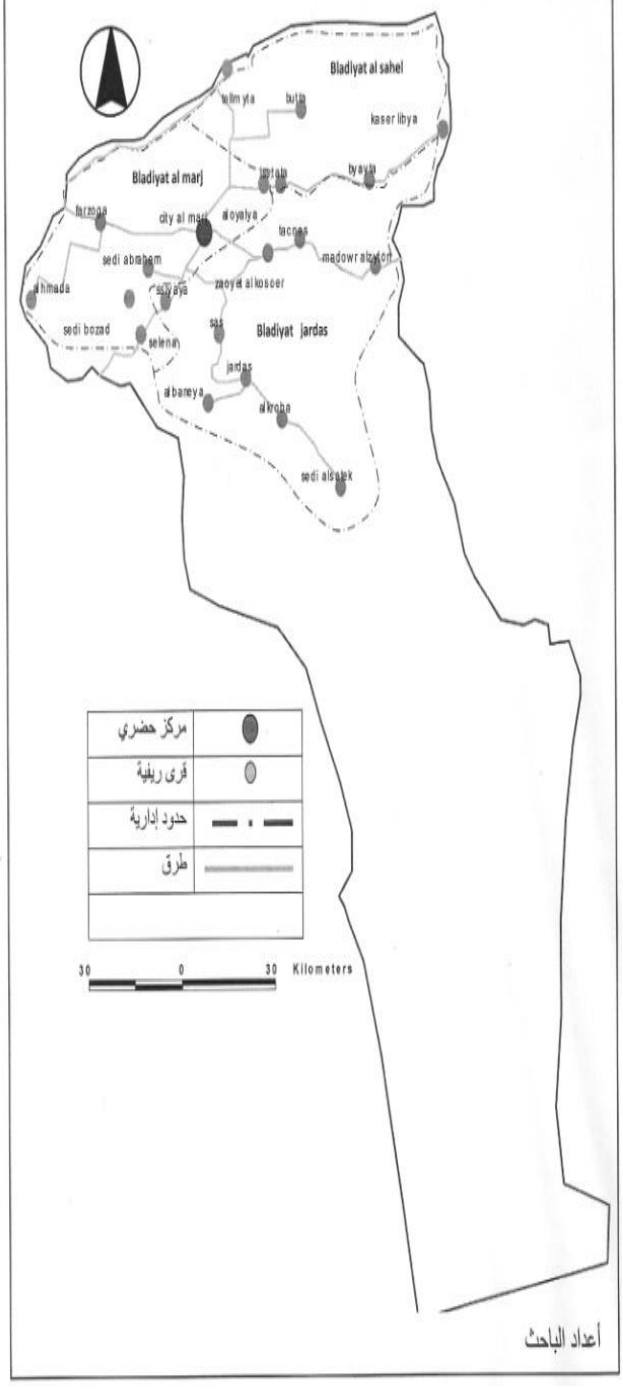

أعداد الباحث

الشكل (2) التقسيم الإداري المقترح لمنطقة الدراسة

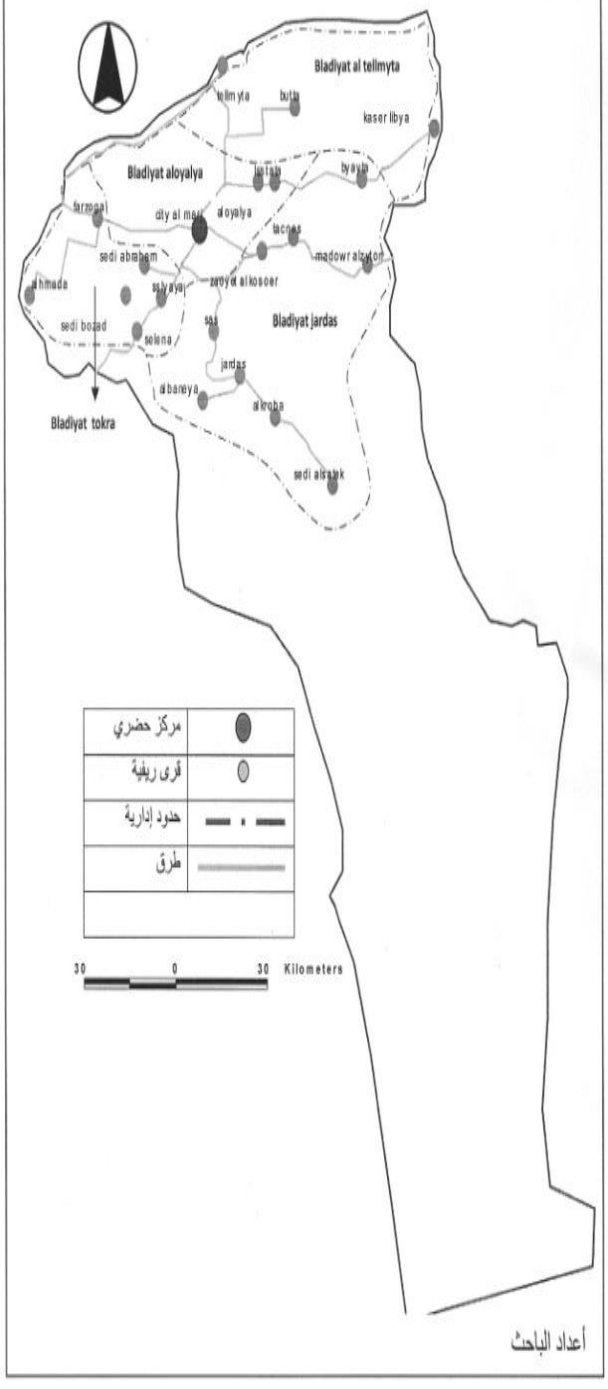

أعداد الباحث

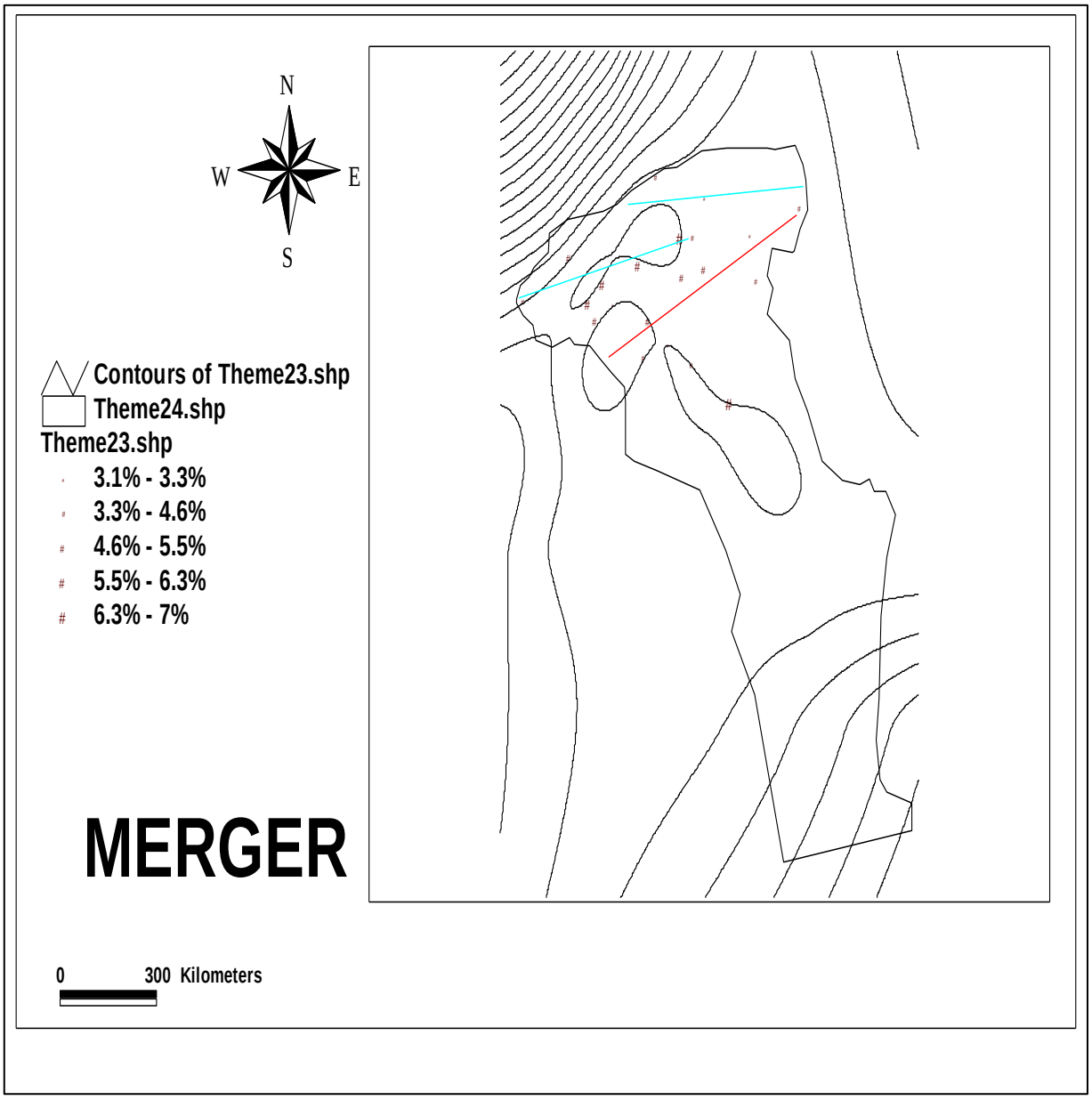

الشكل (3) يبن نسبة الدمج المكاني لمناطق منطقة الدراسة وبلدياتها

عاشراً ـ النتائج والتوصيات

- **النتائج :**

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تستعرضها كما يلي :

1. إن الأسس التي بنيت عليها التقسيمات الإدارية الحالية بمنطقة الدراسة هي أسس قبلية وجهويه وتخضع لاعتبارات عاطفية .
2. احتوت منطقة الدراسة على عدد ثلاث بلديات واثنان وعشرون فرعاً بلدياً مما يمثل زيادة في الأعباء الإدارية وتكاليف موازنة التنمية مما قد يخلق تضخماً في الأجهزة الإدارية المحلية .
3. تباين المسافات بين الفروع الإدارية ومراكزها وهذا له أثار سلبية على حركة انتقال الأفراد لقضاء مصالحهم .
4. إن هناك العديد من الاختلافات المكانية بين التقسيمات الإدارية تبعاً لنطاقاتها الجغرافية ، وهذا له دور في تقييم ما تتمتع به كل منطقة جغرافية من إمكانيات وموارد طبيعية .
5. إن هناك عدد من الفروع الإدارية ما هي إلا عبارة عن تجمعات عمرانية لا ترتقي بان تكون بمستوى بلدية إذا ما اعتمدنا معيار الحجم السكاني .
6. إن الخريطة الإدارية الحالية تعاني من صعوبات الدمج المكاني والذي يعرقل عمليات وبرامج التنمية المكانية
7. غياب وجود مراكز تنموية تمثل أقطاباً لمحاور التنمية الحضرية .

- **التوصيات :**

بعد هذا العرض السابق لتقييم الخريطة الإدارية في منطقة المرج يمكن طرح بعض المقترحات والتي يمكن أن تساهم في إيجاد بعض الحلول الملائمة والتي تساعد في معالجة من المشاكل التي تعاني منها خريطة التقسيمات الإدارية في منطقة الدراسة :

1. العمل على إيجاد صيغة توافقية ملائمة للتقسيمات الإدارية الحالية تساعد في إمكانيات الدمج المكاني ممل يسهم في تحقيق وأهداف التنمية المكانية .
2. تأتي بعد ذلك مسألة تطوير وتنمية الإدارات المحلية من خلال بناء الكوادر والعناصر البشرية القادرة على تحمل المسؤولية وقيادة عمليات التمنية .
3. العمل على إنشاء مراكز متخصصة لتطوير البحث العلمي وبناء قاعدة بيانات متكاملة وعمل دورات تدريبية والاهتمام ببرامج التنمية والاجتماعية والاقتصادية للشباب ومشاركة المرأة في تطوير المجتمعات الريفية .
4. العمل على إعادة تقييم الخريطة الإدارية بشكل دوري بما يتلاءم وزيادة حجم السكان والتوسع في استعمالات الأرض المختلفة .
5. تحقيق مبدأ التكامل الإقليمي والتعاون على كافة المستويات تحقيقا لأهداف التنمية المكانية وفق الخطط الزمنية الموضوعة .

6. إيجاد نوع من التنافسية المستمرة بين القطاعات الإدارية والإنتاجية للوحدات الإدارية بما يعزز عمليات التنمية .
7. وضع ضوابط والقوانين والتشريعات التي تنظم عمل الإدارات المحلية .

حاصل ما تقدم لا يمكن أن يؤتي ثماره طيبةً إلا في ضل إدارة وطنية صادقة تؤمن بضرورة التنمية الشاملة وتمتلك القدرة على تحقيقها .

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً الكتب:

1- ديبوا ، جان ، مراحل الاستعمار الايطالي في ليبيا ، الجزائر : منشورات مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا الفرنسية ط 1 ، 1964م .

2- بن عمور ، خالد محمد ، اتجاهات تطبيقية في الجغرافيا السياسية ، طبرق : دار الهدف للنشر والتوزيع، ط1 ، 2004 م .

3- عارف ، ديال الحج ، الإصلاح الإداري ، دمشق ر: دار الرضا للنشر ، ط1 ، 2003 .

4- الزوام ، سالم محمد ، الجبل الأخضر دراسة في الجغرافيا الطبيعية ، طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1984 م .

5- رضوان ، طه عبد العليم ، الجغرافيا السياسية ، القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، ط1 ، 1998 م .

6- وهيبة ، عبد الفتاح محمد ، جغرافية الإنسان ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط1 ، 1990 م .

7- المسناري ، عاشور عمر ، إدارة الموارد البشرية والعلاقات الإنسانية ، البيضاء : منشورات جامعة عمر المختار ، ط1، 2014 م.

8- فارس ، علي محمد ، نظريات التنظيم المكاني ، البيضاء : منشورات جامعة عمر المختار ، ط1 ، 2014 م .

9- الدويكات ، قاسم ، الجغرافيا السياسية ، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1 ،2001 م .

10- غلاب ، محمد السيد ، وصبحي عبد الحكيم ، السكان ديمغرافياً وجغرافياً، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ط1 ، 1974 م .

11- المهدوى ، محمد المبروك ، جغرافية ليبيا البشرية ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، ط1 ، 1990 م .

12 ـ أبو عيانة ، محمد فتحي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ط1 ، 1983 م.

13ـ عتريس ، محمد محمد ، معجم بلدان العالم ، القاهرة : مكتبة الآداب ، ط1 ، 2010 م .

14ـ الشمري ، وفاء كاظم ، التخطيط الإقليمي والحضري ، البيضاء : منشورات جامعة عمر المختار ، ط1 ، 2013 م .

ثانياً الرسائل العلمية:

1ـ عبد العظيم ، أحمد عبد العظيم (محافظات الوجه القبلي – دراسة في الجغرافيا الإدارية) رسالة دكتوراه غير منشورة الإدارية ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، 2000م .

2ـ عثمان ، عثمان الناجي (النمو السكاني وأثره على النشاط الاقتصادي بمنطقة المرج) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي 2003 م .

3ـ عثمان ، عثمان الناجي (التنمية الإقتصادية في منطقة المرج) رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، 2010 م.

ثالثا الدوريات والبحوث:

1ـ بن عمور ، خالد محمد (تحديات التنمية المكانية في ليبيا – منظور جغرافي) المؤتمر السنوي الخامس عشر لقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب 2014 م

رابعا التقارير:

1ـ مكتب العمارة الاستشارات الهندسية ، ملخص تقرير الوضع القائم والمخطط للنطاق الفرعي المرج ، مارس 2008م .

2ـ ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 2000م .